العرب
الجمعة 2019/12/06
السنة 42 العدد 11550

شكوك تركية حول صمود الاتفاق العسكري مع حكومة الوفاق

أردوغان يدرك جدية التحركات العربية الرامية إلى سحب الاعتراف بحكومة السراج

كشفت تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بخصوص مصير الاتفاق العسكري المبرم مع حكومة الوفاق الليبية، عن حجم قلقه وشكوكه في صمود الاتفاق، حيث شعر أردوغان بوطأة الرفض الإقليمي والدولي للاتفاقية، وما يضاعف هذا القلق استشعاره جدية التحركات السياسية والدبلوماسية العربية الرامية إلى سحب الاعتراف من بحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج.

أردوغان في ورطة جديدة

إسطنبول – ربط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نجاح الاتفاقية المبرمة بين بلاده وحكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا في الآونة الأخيرة، بمدى صمود الحكومة التي يرأسها فايز السراج في وجه الانتقادات الدولية والعربية المتصاعدة.

وتعكس تصريحات الرئيس التركي، على هامش قمة حلف الناتو التي احتضنتها العاصمة البريطانية لندن حول مذكرة التفاهم بين بلاده وطرابلس، شكوكه في صمود حكومة السراج أمام الرفض الدولي والعربي الواسع، لاتفاقية تتيح لأنقرة اختراق أجواء ليبيا وأراضيها ومياهها الإقليمية دون إذن.

وقال أردوغان، الخميس، إن "مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا حول تحديد الصلاحيات البحرية بين البلدين، ستحقق هدفها طالما تحلت الحكومة الشرعية في ليبيا بالصمود وبقيت متماسكة".

أحمد المسماري

المعركة أصبحت ضد الأطماع التركية في الأراضي الليبية

وأشار أردوغان إلى أن بعض الدول انزعجت من الاتفاق التركي الليبي، مبيناً بالقول "اليونان، ومصر، والإدارة الرومية في قبرص، وإسرائيل منزعجة من الاتفاق، ويحرّضون الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص".

وأعلنت الحكومة اليونانية تسجيل اعتراضها على الاتفاق التركي الليبي لترسيم الحدود البحرية بينهما، بينما طالب الاتحاد الأوروبي بتقديم توضيحات حول محتوى مذكرة التفاهم بشأن تحديد مناطق النفوذ البحرية بين البلدين، فيما وصفت مصر وقبرص هذا الاتفاق بأنه "غير قانوني".

وتكشف تصريحات أردوغان قلقا تركيا واضحا من فقدانه النفوذ في ليبيا بعد تنديد إقليمي وعربي لهذا الاتفاق، ومؤشرات على سحب الاعتراف العربي من حكومة الوفاق التي يدعمها.

وظهر دعم الرئيس التركي لحكومة الوفاق إلى العلن عبر تصريحات رسمية فيما كشفت تقارير إعلامية سابقة عن دعم عسكري تمنحه أنقرة لحكومة السراج التي يقودها الإسلاميون.

ويعي الرئيس التركي الذي تورط في مستنقع الحروب بالشرق الأوسط، حيث تواجه سياساته في سوريا انتقادات محلية ودولية واسعة، أنه لن يتحمل المزيد من الضغوط من خلال دعم حليف لم يعد محل تأييد محلي وعربي.

ورغم أن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، الخميس، وافقت على مشروع قانون لمذكرة التفاهم الموقعة بين أنقرة وفايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، إلا أن أردوغان يشعر بوطأة الرفض الدولي والإقليمي على الاتفاق.

وكان رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح قد وجّه خطابا لأمانة جامعة الدول العربية طالب فيه بسحب اعتماد حكومة الوفاق، ومقرها طرابلس، وذلك بعد توقيع رئيسها فايز السراج مذكرة تفاهم مع تركيا بشأن التعاون العسكري وترسيم الحدود البحرية.

وطالب صالح الأمين العام للجامعة "بعرض الأمر على مجلس الجامعة لكي يصدر قرارا بسحب اعتماده لحكومة الوفاق واعتماد الجسم الشرعي الوحيد، وهو مجلس النواب وما ينبثق عنه، وعدم الاعتراف بمذكرة التفاهم المذكورة واعتبارها كأنها لم تكن".

وتضاعف قلق أردوغان الرسائل العربية التي وصلت إلى حكومة السراج، والتي تنبئ بأن السراج مهدد بعزلة في المحيط العربي في حال استمر في الاتفاقية مع الطرف التركي، فيما لا يبدو موقف حكومته داخليا أقل سوءا.

واندلعت اشتباكات مسلحة، الأربعاء، في محيط مقر المجلس الرئاسي بطرابلس الذي كان يشهد اجتماعا دوريا للمجلس الرئاسي، بحضور السراج وعدد من وزراء حكومة الوفاق.

ولم يستبعد المراقبون أن تكون هذه الاشتباكات ضمن ردود الأفعال المحلية الغاضبة من اتفاقية تسمح لأنقرة ببناء قواعد عسكرية وجلب الجنود.

وكانت مصادر دبلوماسية عربية مقيمة في تونس قد كشفت لـ"العرب" أن مشاورات واتصالات حثيثة تجري حاليا على مستوى الدول العربية، لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، من أجل بحث تداعيات تلك الاتفاقية على الأمن القومي العربي، ولوضع آليات عملية لسحب الاعتراف العربي من المجلس الرئاسي الليبي برئاسة فايز السراج.

وكشفت أن تلك الاتصالات التي انطلقت منذ يومين على مستوى عدد من العواصم العربية، منها القاهرة والرياض والخرطوم، تتقدم بسرعة وسط إجماع على خطورة تلك الاتفاقية التي كانت محور اللقاء اللافت الذي جمع في وقت سابق بين العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، ورئيس البرلمان الليبي، المستشار عقيلة صالح.

وتوقعت أن يجتمع وزراء الخارجية العرب في بداية الأسبوع القادم في القاهرة، لبلورة موقف عربي موحد برفض تلك الاتفاقية، وبسحب الاعتراف العربي بحكومة السراج، على أن يتم الاستناد عليه للتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، لمطالبتهما بموقف مماثل، يكون قاعدة لتحرك قادم على الصعيد الدولي ينتهي بتجريد السراج من أي صفة تمكنه من الحديث باسم ليبيا.

من جانبه أبدى الجيش الوطني الليبي، الذي يخوض معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب منذ أبريل الماضي، رفضه المطلق لهذه الاتفاقية، واصفا إياها بـ"الباطلة".

وأكد أحمد المسماري، الناطق باسم الجيش الوطني الليبي، في تصريحات صحافية " تصميم الجيش الليبي على مواجهة الاتفاق الذي عقده فايز السراج مع تركيا والذي يهدد ثروة وسيادة ليبيا" بكل قوة.

وذكر المسماري أن المعركة أصبحت ضد الأطماع التركية في الأراضي الليبية. وشدد على أن "سلاح الجو الليبي يسيطر بشكل كامل على أجواء ليبيا" مشيرا إلى أن "معركة الجيش الليبي تهدف إلى منع داعش والقاعدة من التحصن في ملاذ آمن على الأراضي الليبية".

وبخصوص التطورات الميدانية، أوضح المسماري أن "قوات الجيش لم تعد على تخوم طرابلس بل تقدمت إلى داخل الأحياء الرئيسية فيها"، مبيناً أن "وحدات من القوات تقدّمت في مناطق متفرقة بمختلف القطاعات العسكرية".

وأفاد المسماري بأن "الانهيار في صفوف المجموعات المسلحة أصبح بشكل واضح الآن أمام التقدم الثابت للقوات المسلحة".

تركيا تتعمد خرق القانون الدولي بدعم اتفاقها مع السراج
ص6

أجواء مشحونة تواكب بدء العد التنازلي للاستحقاق الرئاسي الجزائري

دعوات إلى إضراب عام بهدف عرقلة إجراء انتخابات

صابر بليدي

الجزائر – أوحت الإجراءات الأمنية التي دخلت حيز التنفيذ قبل أسبوع على الانتخابات الرئاسية، بأن القبضة الحديدية بين السلطة والشارع دخلت مراحلها الأخيرة، ففيما يتهيأ معارضو الاستحقاق للدخول في إضراب شامل، كثفت الحكومة الإجراءات الاحترازية لتمرير الانتخابات في ظروف عادية.

ودخلت الأجهزة الأمنية وقوات الدرك والجيش الجزائري، في حالة يقظة عالية المستوى، تحسبا للانتخابات الرئاسية المقررة الخميس القادم، وذلك تنفيذا لأوامر السلطة الراغبة في تمرير الاستحقاق الرئاسي بشتى الوسائل وقطع الطريق على الرافضين له.

وفي المقابل يتهيأ الشارع لشن إضراب وطني شامل بداية من يوم الأحد القادم إلى غاية يوم الاقتراع، تلبية لنداءات وحملة تعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي، فضلا عن تكثيف الاحتجاجات الميدانية خلال الأيام المذكورة.

وكانت عدة نقابات عمالية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي دعت إلى تنظيم إضراب عام في الجزائر لمدة أربعة أيام بداية من الثامن من ديسمبر الجاري بهدف عرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية المرتقبة.

وبحسب بيانات صادرة عن الجهات الداعية إلى تنظيم هذا الإضراب العام، فإن هذه الخطوة تدخل في إطار الاحتجاجات الشعبية الرافضة لتنظيم الانتخابات الرئاسية من طرف بقايا النظام السابق.

وتتجه الأنظار إلى متابعة تطورات الوضع في الجزائر أثناء الأيام المتبقية، لاسيما في ظل اشتداد القبضة الحديدية بين طرفي الصراع، والظروف التي تجري فيها الانتخابات، خاصة وأن السلطة أحرقت العديد من الأوراق التي كانت بحوزتها، على غرار التصريح الاستفزازي لوزير الداخلية صلاح الدين دحمون.

وأمام مخاوف تصعيد الاحتجاجات بشكل يحول دون إجرائها أو يؤثر عليها، كثف الرجل القوي في السلطة والجيش الجنرال أحمد قايد صالح تحذيراته الشديدة لمن أسماهم بـ"المتربصين"، وكشف عن توجيه تعليمات شديدة لكل الأسلاك الرسمية والعسكرية لحماية وتأمين الاقتراع.

وحذر في تصريح له من وصفهم بـ"العصابة وأذنابها من مغبة المساس بالمسار الدستوري أو عرقلته من خلال التشويش على الانتخابات أو محاولة منع المواطنين من ممارسة واجبهم الانتخابي، وأن العدالة وكل أجهزة الدولة ستكونان لهم بالمرصاد".

ولفت خلال زيارة تفقدية لمقر الناحية العسكرية الثانية بوهران، إلى أنه "من المنتظر من كافة المواطنين والمواطنات عبر جميع أنحاء الوطن أن يثبتوا للعدو قبل الصديق، من خلال المشاركة الواسعة في الاستحقاق الرئاسي".

إلا أن النيران الصديقة في معسكر السلطة، باتت تؤدي مفعولا عكسيا على أجندتها، وتساهم في تنفير الشارع من الانخراط في العمل الانتخابي، مما أوقع السلطة في حرج شديد بسبب ما يصدر من بعض رموزها أو المحسوبين عليها. وكان وزير الداخلية صلاح الدين دحمون، قد أثار غضبا شديدا في الشارع الجزائري، اضطر رئاسة الدولة إلى استدعائه سريعا إلى مصالحها، لكن لم تتبين نتيجة الاستدعاء، ولو أن بعض المصادر رجحت فرضية إقالته من منصبه.

ووصف دحمون، في تصريح له أمام نواب البرلمان، المعارضين للانتخابات بـ"الخونة والمرتزقة والشواذ والمثليين"، وهو الانزلاق الذي دعا وزارة الداخلية إلى تقديم توضيح لاحق، ذكرت فيه أن "كلام الوزير أُوّل في غير محله، وأنه لا يقصد ما يتم تداوله في الشارع ".

ودعا ناشطون سياسيون ومدونون، إلى محاكمة وزير الداخلية نظرا لما ارتكبه في حق الجزائريين، واعتبروا تصريحه تكريسا للذهنية السائدة لدى السلطة في التعاطي مع غضب واحتجاجات الشعب منذ عشرة أشهر، ودليلا على صواب مطلب تنحي السلطة الفاسدة.

وما زالت السلطة الفعلية تتعامل بمعايير متباينة مع زخم الشارع، ففيما تصف زخم الحراك الشعبي المستمر منذ شهر فبراير الماضي بـ"الأقلية" و"الشرذمة"، تشيد دوما بالمسيرات التي تنتظم من أجل دعم الخيار الانتخابي والمؤسسة العسكرية، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، رغم أن وجه المقارنة بين الحالتين غير متوفر تماما، نظير الفارق الكبير للأعداد المشاركة.

وصرح قائد أركان الجيش في هذا الشأن، بأن "ما تشهده بلادنا في الفترة الأخيرة من هبة شعبية قوية ومسيرات سلمية، يعكس قوة الإرادة الشعبية لتخطي هذه المرحلة الحساسة في تاريخها، ويبشر باقتراب انفراج الوضع والمرور بالجزائر إلى بر الأمان، بفضل تصميم الشعب الجزائري وإصراره عبر كامل ربوع الوطن على المشاركة بقوة في الاستحقاق الرئاسي المقبل يوم 12 ديسمبر 2019 والتفافه حول جيشه الوطني الشعبي".

> **تتجه الأنظار إلى متابعة تطورات الوضع في الجزائر، في ظل اشتداد القبضة الحديدية بين طرفي الصراع**

وأضاف "إن الشعب الجزائري الأصيل استحسن بشدة وبارك المواقف التي عبرت عنها المؤسسة العسكرية، بكل وضوح ومنذ بداية الأزمة وإلى غاية اليوم، وقدرها حق قدرها، انطلاقا من الثقة الكبيرة التي يضعها في جيشه، العازم على مواصلة أداء مهامه بكل عزم وتصميم، مهما كانت الظروف والأحوال".

ولم يفوت المتحدث الفرصة ليشيد بالمظاهرات المناهضة للتدخل الخارجي، في إشارة إلى المسيرات الشعبية المنظمة للرد على بيان البرلمان الأوروبي، الذي انتقد "أوضاع الحريات في البلاد، وانتقد السلطة في التعاطي مع انتفاضة الجزائريين السلمية".

حالة الشد والجذب مستمرة بين السلطة والشارع

الحزب الحاكم في موريتانيا يحدد موعدا مبكرا لمؤتمره

نواكشوط – قرر حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم بموريتانيا، تنظيم مؤتمره في الـ28 من ديسمبر الجاري، وذلك بعد أن كان مقررا أن ينظم شهر فبراير القادم.

وقال الحزب في بيان صدر بعد اجتماع له، ليل الأربعاء-الخميس، إنه كلف الأمين العام للحزب محمد ولد عبدالفتاح بالتحضير للمؤتمر.

ومنذ استقالة سيدي محمد ولد محم، من رئاسة الحزب، تم تشكيل لجنة لتسيير الحزب يرأسها سيدنا عالي ولد محمد خونا، فيما يتوقع أن يشهد المؤتمر اختيار رئيس جديد للحزب.

ويعيش حزب الاتحاد من أجل الجمهورية أزمة قوية عقب ترؤس رئيس البلاد السابق، محمد ولد عبدالعزيز اجتماعا للجنة تسيير الحزب يوم 21 نوفمبر الماضي.

وعبر أغلب نواب الحزب في البرلمان في بيان سابق عن رفضهم لما اعتبروه "محاولة هيمنة" ولد عبدالعزيز على الحزب. ويرى عدد من قادة الحزب أن اجتماع ولد عبدالعزيز بلجنة تسيير الحزب يشكل "تشويشا" على المشهد السياسي في البلد.

من جهته رفض ولد محمد خونا اتهامات بعض الأطراف للرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز بالسعي للتشويش على الحزب.

وتأسس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على يد ولد عبدالعزيز عام 2009، ووصل ولد عبدالعزيز إلى الحكم في انقلاب عسكري عام 2008، وانتخب مرتين رئيسا للبلاد في 2009 و2013، غير أنه لم يترشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة.